

النشرة الأسبوعية للضريبة غير المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي ١٢ مايو ٢٠٢٠

آخر المستجدات في المملكة العربية السعودية

المملكة العربية السعودية ترفع ضريبة القيمة المضافة إلى 15% بدءاً من 1 يوليو 2020

أعلنت حكومة المملكة العربية السعودية رفع ضريبة القيمة المضافة من 5% (وهي النسبة المطبقة حالياً) إلى 15% اعتباراً من 1 يوليو 2020.

وجاء هذا القرار ضمن حزمة قرارات أخرى اتخذتها المملكة في إطار حماية اقتصادها من آثار تفشي فيروس (كوفيد-19) السلبية والتي تمثلت في انخفاض الإيرادات الحكومية نتيجة انخفاض مستوى أسعار النفط وانخفاض الأنشطة الاقتصادية المحلية وأيضاً الاحتياجات الطارئة التي استدعت زيادة الاعتمادات المالية لقطاع الصحة.

كيف سيؤثر هذا القرار على الأعمال؟

بالإضافة إلى زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة المطبقة في البلاد، ينبغي أن نتوقع الأعمال في المملكة رفع مستويات التدقيق من جانب الهيئة العامة للزكاة والدخل (الهيئة)، حيث ستصبح ضريبة القيمة المضافة أحد مصادر الإيرادات المهمة للمملكة.

أما بالنسبة للأعمال التي تُعفى توريداتها جزئياً أو كلياً من ضريبة القيمة المضافة، فستتكد زيادة في التكاليف كنتيجة مباشرة لزيادة نسبة الضريبة. ومع ذلك، فإن زيادة نسبة الضريبة ستؤثر على جميع قطاعات الصناعة في المملكة وليس بشكل أساسي على قطاعات الخدمات المالية وقطاع التأمين والعقارات؛ وبطبيعة الحال، سوف يتحمل المستهلكون في النهاية وطأة الزيادات، وكما أنه لا يُعرف بعد ما إذا كانت بعض إجراءات التخفيف المتخذة فيما يتعلق بالآثار المترتبة على هذه الأزمة الاقتصادية، مثل تطبيق نسبة مخفضة لضريبة القيمة المضافة، سيستمر تطبيقها على بعض البنود مثل السلع الغذائية والمرافق الخدمية، وغير ذلك.

وعلى مدى الأسابيع القليلة القادمة، سوف يرغب دافعو الضرائب والخاضعون للضريبة في مراجعة العقود القائمة التي تنص على تقديم توريدات مستمرة أو دورية من السلع أو لخدمات، والنظر في إجراء التغييرات اللازمة وتنفيذها قبل 1 يوليو 2020. فعلى سبيل المثال، سيتعين على الأعمال أن تكون واضحة بشأن النسبة الصحيحة لضريبة القيمة المضافة لتطبيقها على العقود والتوريدات التي تمتد لتشمل شهري يونيو ويوليو 2020. وكما تبين لنا من تجربتنا في تطبيق ضريبة القيمة المضافة في 2018، فإن تطبيق القواعد الانتقالية قد يكون صعباً.

كما ستؤثر زيادة نسبة الضريبة على التدفق النقدي للأعمال نتيجة الفارق الزمني بين دفع ضريبة القيمة المضافة واستردادها، وسيحظى تخطيط التدفق النقدي بأهمية متجددة. وعلى هذا النحو سيتعين على الأعمال مراجعة أنظمتها الداخلية وعملياتها لتعكس الزيادة في نسبة ضريبة القيمة المضافة.

الخطوات التالية

نتوقع أن تصدر الهيئات توجيهات إضافية بشأن القواعد الانتقالية خلال الأسابيع القادمة، وفي الوقت نفسه نوصي دافعي الضرائب والخاضعين للضريبة بالبدء في تقييم تأثير زيادة نسبة الضريبة على تدفقهم النقدي وعملياتهم وسلسلة التوريد. يسرنا أن نناقش معك الخطوات التي عليك اتخاذها.

ونذكر دافعي الضرائب بأنه وفقاً [لنشرتنا](#) الصادرة في الشهر الماضي والمتعلقة بالتدابير التحفيزية، فإن فرصة تقديم التصريحات الطوعية من دون التعرض لأية غرامات ستظل متاحة حتى 30 يونيو 2020، حيث أن رفع نسبة الضريبة قد زاد من أهمية ضمان امتثال الأعمال بالكامل من منظور ضريبة القيمة المضافة.

إدارة الضريبة غير المباشرة في ظل أزمة كوفيد-19

توليد النقد: مطالبات الأعمال الأجنبية باسترداد ضريبة القيمة المضافة المتكبدة

مارك جانكن

شريك- الضرائب غير المباشرة

رئيس شؤون الضرائب المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي

مع اقتراب المواعيد المحددة لتقديم طلبات استرداد ضريبة القيمة المضافة لعام 2019 من قبل الأعمال الأجنبية (الأعمال الزائرة لغرض الأعمال) في كلٍ من الإمارات العربية المتحدة (الإمارات) والمملكة العربية السعودية (المملكة)، تجدر الإشارة إلى أن هذه الأنظمة تسمح للشركات التي ليس لديها مقر تأسيس أو منشأة ثابتة وليست مسجلة للضريبة في البلد المعني، باسترداد الضريبة المدفوعة عن التكاليف المتكبدة، من خلال تقديم طلبات الاسترداد إلى هيئات الضرائب المعنية، وهي الهيئة الاتحادية للضرائب في الإمارات، والهيئة العامة للزكاة والدخل في المملكة.

ففي الوقت الذي تتزايد فيه أهمية التدفق النقدي، فإن استرداد مبالغ ضريبية إضافية من هيئات الضرائب يشكل وسيلة أساسية لتحسين السيولة، إذ أنه بعد مرور المواعيد النهائية المحددة للاسترداد، ستضيع هذه الفرصة بشكل دائم. والجدير بالذكر أن هذه الأنظمة تُطبق على أساس كل كيان على حدة، أي أن مجموعة الشركات قد تكون مؤهلة لتقديم طلب الاسترداد عن كيان واحد في بلد ما، حتى مع وجود كيان آخر ضمن مجموعة الشركات لديه مقر تأسيس أو مسجل للضريبة فيها.

وبالرغم من أنه سٌطالب الأعمال بمتابعة عملية التحقق من أجل استرداد المبالغ المدفوعة، فإن اغتنام الأعمال لهذه الفرصة قد يؤدي إلى زيادة في النقد قد تكون في أمس الحاجة إليها أيضاً تخفيض التكاليف السابقة.

وسيتم قبول الطلبات في الإمارات العربية المتحدة حتى تاريخ 31 أغسطس من العام الجاري، ولكن ديلويت توصي الأعمال بشدة بضرورة بدء العمل في هذا الشأن الآن، وذلك بسبب المستندات التفصيلية والاثباتات التي يتعين على الأعمال تقديمها مع طلب الاسترداد. لاسيما، التزام الأعمال بالحصول على نسخ من الفواتير المادية لتقديمها مع الطلب، الأمر الذي قد يستغرق وقتاً طويلاً.

وفي حين أن نظام ردّ الضريبة للأعمال الأجنبية لم يتم إطلاقه رسمياً من قبل الهيئة العامة للزكاة والدخل في المملكة العربية السعودية، إلا أن التشريعات الضريبية في المملكة تمنح الأعمال الحق في المطالبة باسترداد ضريبة القيمة المضافة المدفوعة فيها في مثل هذا الحالات. وعلى الرغم من أن العملية أقل وضوحاً، إلا أننا ندعم حالياً العملاء لتقديم طلبات استرداد احتياطياً في المملكة العربية السعودية، بغض النظر عن حقيقة أن النظام لم يتم إطلاقه رسمياً، بحيث تتم حماية حقوقهم في المطالبة بالاسترداد عند بدء العمل بالنظام. ومع افتراض أن الهيئة العامة للزكاة والدخل لا تقوم بتمديد المواعيد النهائية بأثر رجعي من السنوات السابقة، فحتى يكون طلب الاسترداد صالحاً فإنه يجب تقديمه بحلول 30 يونيو 2020 وفقاً للموعد النهائي الذي حدّته التشريعات الضريبية للمملكة.

شعرت الكثير من الأعمال في الفترات السابقة بأن تكاليف الإدارة المشاركة في تقديم هذا النوع من المطالبات فاقت ما حققته من فائدة فيما يتعلق بالمستردات التي تم الحصول عليها، ولكن في مثل هذه الأوقات العصبية كل شيء ولو قليل مفيد! ولذلك فإننا نقدم الدعم حالياً لعملائنا لتسهيل هذه العملية قدر الإمكان، وذلك من خلال المساعدة في التحقق من استحقاق الأعمال للمطالبة بالاسترداد في ظل هذه الأنظمة، فضلاً عن مراجعة دقة المطالبات واستيفائها لجميع الشروط والمتطلبات، ودرجة قبولها والمساعدة في تقديمها.

إذا كنت تعتقد أن هذه الأنظمة قد تنطبق عليك، وكنت ترغب في مناقشة هذا على نحو أكثر تفصيلاً، يرجى التواصل مع أي من الجهات الواردة معلوماتها فيما يلي، أو جهة الاتصال المعتادة في "ديلويت".

تسليط الضوء على قطاع الخدمات المهنية

شارلوت ستانلي

مدير أول-الضرائب غير المباشرة

قطاع الخدمات المهنية الشركات الصغيرة والمتوسطة

إنّ قطاع الخدمات المهنية قد لا يكون من القطاعات التي تتبادر إلى الأذهان سريعاً كأحد القطاعات المتأثرة بانتشار فيروس كوفيد-19، ومع ذلك واجه هذا القطاع خلال الأسابيع القليلة الماضية الكثير من التحديات التي تمثلت في التدابير الخاصة بالتباعد الاجتماعي مما يعني أن العديد من المكاتب قد أغلقت أبوابها أمام الموظفين. وتحاول الشركات حالياً التكيف مع ترتيبات العمل الجديدة حيث أصبح العمل عن بُعد أمراً سائداً. وفي حين أنه كان لهذه الترتيبات آثاراً نفسية إيجابية على الموظفين فيما يتعلق بتقليل أوقات التنقل وزيادة الوقت الذي يقضيه الموظف مع أسرته، فبالنسبة للعديد منهم أصبح أمر التواجد في المكان ذاته يوماً بعد يوم يعني أنه يتعين على الموظف خلق مساحة مخصصة للعمل من المنزل في محاولة لتحقيق التوازن بين العمل والحياة الشخصية.

ومع قيام الموظفين بتجهيز منازلهم حتى تصبح مهينة للعمل، قد تنظر الشركات في تعويض موظفيها عن هذه التكاليف الإضافية التي تتحملها الشركة عادة، مثل المعدات المكتبية، وترقية شبكة الانترنت لدعم كفاءة العمل من المنزل، وفواتير الكهرباء والمياه، وما إلى غير ذلك. عموماً، يجوز للشركات استرداد ضريبة القيمة المضافة المدفوعة عن التكاليف المتكبدة لأغراض العمل بالكامل، وذلك وفقاً لقيود الاسترداد العادية الواردة في اللائحة التنفيذية، ولكن ما الذي يمكن استرداده عند تعويض الموظفين عن هذه النفقات في حال لم تكن الفواتير صادرة باسم الشركة؟

وعلى الرغم من عدم وجود قاعدة راسخة لما يمكن استرداده، حيث أن هذا يختلف على أساس كل حالة على حدة، إلا أنه ينبغي على الشركات أن تنتظر ملياً في ضريبة المدخلات التي يمكن لها استردادها عن هذه النفقات، إن وجدت. وقد تأتي التحديات نتيجة إصدار فواتير هذه النفقات باسم الموظف، وأيضاً فيما يتعلق بصحة الفاتورة (أي أن الفواتير لا تصدر باسم الشركة أو قد لا تلبى متطلبات الفاتورة الضريبية الصالحة). بالإضافة إلى ذلك، إذا ما كان هناك ما يمكن اعتباره أحد عناصر الاستخدام الشخصي، قد يكون من الصعب تحديد الاستخدام الفعلي للأعمال بالنسبة لينود مثل خدمة الإنترنت التي يتم استخدامها لأغراض العمل وأيضاً لأغراض الشخصية، ومرة أخرى قد يُشكّل هذا أيضاً تحدياً للأعمال.

فإذا ما اختارت الشركة استرداد ضريبة المدخلات، فينبغي عليها التأكد من احتفاظها بالمستندات الداعمة. وبالتالي قد تنتظر الشركة في وضع سياسة خاصة بها لدعم استرداد ضريبة المدخلات، حيث أن هذه الإجراءات من شأنها حماية الأعمال من استرداد ضريبة المدخلات بالزيادة وأيضاً تجنب تحمل أية غرامات أو تكاليف غير مرغوب فيها في مثل هذه الأوقات العصبية التي يكون فيها التدفق النقدي أمراً رئيسياً.

هذا الملخص مخصص لأغراض إعلامية فقط ولا ينبغي أخذ المشورة به. ولا يغطي بالضرورة كافة الجوانب الخاصة بالمواضيع التي ناقشناها. لذا، نرجو عدم التصرف بناءً على محتوياته دون تلقي مشورة رسمية.